

تقرير الرقابة المالية على بلدية زرمدين

(تصرف سنة 2016)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية زرمدين (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر المؤرخ في 9 جانفي 1957. وتقع بالوسط الشرقي للجمهورية التونسية وهي تنتمي جغرافيا إلى ولاية المنستير وتقدر مساحتها بحوالي 834 هكتار وهي منطقة عمرانية شملها مثال التهيئة العمرانية. ويبلغ عدد سكانها 16.784 ساكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014.

ويشرف على تسيير البلدية نيابة خصوصية تتركب من 6 أعضاء ويرأسها معتمد زرمدين تبعا للأمر عدد 712 لسنة 2015 المؤرخ في 3 جويلية 2015 المتعلق بحل مجلس بلدية زرمدين من ولاية المنستير وتعيين نيابة خصوصية بها. ويضم الهيكل التنظيمي للبلدية كتابة عامة ومصالحة للشؤون الإدارية والمالية ومصالحة فنية ومصالحة للنظافة والمحيط ومصالحة للوثائق والأرشيف. ويتوفر لدى البلدية 11 عونا إداريا وفنيا و53 عاملا. وبلغ معدل مواردها السنوية 1.873 أ.د خلال الفترة 2014-2016 أما معدل نفقاتها فقد بلغ 1.697 أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بالإذن بمهمة عدد 400 بتاريخ 03 أكتوبر 2017 وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة تولت الدائرة النظر في الوضعيّة الماليّة للبلديّة بعنوان سنة 2016 للتأكد بدرجة معقولة من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدائرة اهتمامها لمجهود البلديّة من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة واستغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

تم إعداد ميزانية البلدية لسنة 2016 طبقا لمقتضيات مجلة الجباية المحلية ومجلة المحاسبة العمومية والقانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية

وقرار وزير الداخلية والتنمية المحلية ووزير المالية المؤرخ في 31 مارس 2008 المتعلق بضبط وصيغة وتبويب ميزانيات الجماعات المحلية.

وتداول المجلس البلدي في شأن الميزانية ضمن الدورة المؤرخة في 27 أوت 2015. وتولت سلطة الإشراف المصادقة عليها بتاريخ 30 ديسمبر 2015.

كما تم غلق ميزانية سنة 2016 والتداول في شأنها ضمن الدورة العادية الثانية المؤرخة في 25 ماي 2017 وتولت سلطة الإشراف المصادقة على قرار غلق الميزانية بتاريخ 30 جوان 2017.

وتولى أمين المال الجهوي التأشير على العمليات الحسابية قبضا وصرفا المنجزة من قبل المحاسب العمومي شهادة منه في مطابقتها لسجلاته. كما تولت سلطة الإشراف إقرار الحساب المالي للبلدية لسنة 2016 بتاريخ 30 جوان 2017. وتم تقديم الحساب المالي لسنة 2016 والوثائق المدعمة له لدائرة المحاسبات بتاريخ 7 أوت 2017.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الاستخلاص المرسمة في جزئي الموارد الجبائية والموارد غير الجبائية الاعتيادية التي تعذر ضبطها بصفة دقيقة باعتبار أن القباضة المالية المكلفة بمسك حسابات البلدية تعد طبقا لقرار وزير المالية المؤرخ في 27 نوفمبر 2012 من مراكز المحاسبة التي تعرضت للحرق وأعمال النهب التي تسببت في إتلاف حجج الديون والحجج المثبتة للنفقات العمومية.

ومع اعتبار ما انتهت إليه أعمال التدقيق المستندية والميدانية من ملاحظات فإنه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية من أن حسابات بلدية زرمدين لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحة العمليات المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2016.

ملخص الحساب المالي لسنة 2016 بالدينار

2015		2016				
النفقات	المقاييس	النفقات	المقاييس			
	1 472 723		1 308 305	العنوان الأول		
	709 934		575 339	المدخلات الجبائية الإعتيادية		
	449 880		341 688	المعاليم على العقارات والأنشطة		
	91 432		104 320	مدخلات اشغال الملك العمومي البلدي والاستلزام		
	168 621		129 331	معاليم الرخص الادارية إسداء خدمات		
	762 789		732 966	المدخلات غير الجبائية الاعتيادية		
	163 872		138 075	مدخلات أملاك البلدية الاعتيادية		
	598 918		594 891	المدخلات المالية الاعتيادية		
	221 701		644 156	العنوان الثاني		
	175 401		406 828	الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية (م-خاصة للبلدية)		
	35 163		165 452	منح التجهيز		
	140 238		241 375	مدخرات وموارد مختلفة		
	46 300		237 328	موارد الاقتراض		
	46 300		237 328	موارد الاقتراض الداخلي		
1 160 339		1 178 150		العنوان الأول		
1 101 144		1 115 510		نفقات التصرف		
555 020		752 907		التأجير العمومي		
525 468		316 809		وسائل المصالح		
20 657		45 793		التدخل العمومي		
0		0		نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة		
59 195		62 641		فوائد الدين المحلي		
59 195		62 641		فوائد الدين المحلي		
269 050		690 635		العنوان الثاني		
167 253		591 534		نفقات التنمية		
167 253		591 534		الإستثمارات المباشرة		
0				نفقات التنمية الطارئة و غير الموزعة		
101 798		99 102		تسديد أصل الدين		
101 798		99 102		تسديد أصل الدين		
1 429 390	1 694 424	1 868 786	1 952 461			
265 034		83 676		الفائض		

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2016

تراجعت موارد البلدية خلال الفترة 2014-2016 بمعدل سنوي في حدود 0,54 % لتبلغ جملة المقايض المنجزة سنة 2016 ما قدره 1952 أ.د مقابل مبلغ 1973 سنة 2014 .

وتطورت نفقات البلدية خلال نفس الفترة بمعدل سنوي في حدود 2,1 % لتبلغ 1868 أ.د. سنة 2016.

وأسفر تنفيذ ميزانية البلدية بعنوان تصرف سنة 2016 عن فائض جملي في المقايض على المصاريف قدره 183 أ.د تم تحويله إلى المال الاحتياطي فقط بما أنه لم تسجل أي موارد متأتية من الإعتمادات المحالة.

تحليل الموارد

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2016 ما جملته 1308 أ.د. مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة حوالي 5% مقارنة بما تم تحقيقه سنة 2014.

وتتكوّن موارد العنوان الأول بالأساس من المداخل الجبائية الاعتيادية التي تمثّل نسبة 44 % ومن المداخل غير الجبائية الاعتيادية بنسبة 56 % من جملة هذه الموارد.

واتضح بخصوص هيكله المداخل الجبائية الاعتيادية أن هذه المداخل تتأتى أساسا من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة التي بلغت 341 أ.د سنة 2016 وكذلك المعاليم على الموجبات والرخص الإدارية وإسداء خدمات التي مكنت من توفير مبلغ 129 أ.د.

ولم توفر مداخل استلزام الأسواق سوى حوالي 81 أ.د وهو ما يمثل نسبة 6,2 % من موارد العنوان الأول مقابل معدل وطني في حدود 7,5 % .

ويمثّل المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تم في سنة 2016 تحصيل مبلغ 143 أ.د أي ما يمثل حوالي 25 % من جملة المداخل الجبائية الاعتيادية و 11 % من موارد العنوان الأول وهي نسبة دون المعدل الوطني البالغ 27,2 %.

أمّا فيما يتعلق بمداخل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية ، فإنها لم تتجاوز على التوالي 72 أ.د و 69 أ.د أي ما يمثل تباعا 12,5 % و 12 % من المداخل الجبائية الاعتيادية.

ويمثل المعلوم على العقارات المبنية نسبة 5,5 % من موارد العنوان الأول مقابل معدل وطني في حدود 4,7 % . كما يمثل المعلوم على الأراضي غير المبنية نسبة 5,3 % من موارد العنوان الأول وهي نسبة تفوق المعدل الوطني البالغ 2,7 % .

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2016 ما قيمته 732 أ.د. تتوزّع بين "المداخيل المالية الاعتيادية" المتأتية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية و"مداخيل الملك البلدي".

فبخصوص موارد البلدية بعنوان المناب من المال المشترك فقد بلغت 590 أ.د. أي ما يمثل نسبة حوالي 81% من جملة المقايض المنجزة بعنوان المداخيل غير الجبائية الاعتيادية ونسبة 45% من جملة مقايض العنوان الاول وهي نسبة تتجاوز المعدل الوطني البالغ 35%. وسجلت هذه الموارد تطورا بمعدل سنوي بلغ حوالي 4% خلال الفترة 2014-2016.

وفيما يتعلق بمداخيل الملك البلدي فقد بلغت 98 أ.د. في سنة 2016 وهو ما يمثل نسبة 7,5% من جملة موارد العنوان الأول.

كما تراجعت موارد العنوان الثاني من 783 أ.د. سنة 2014 إلى 644 أ.د. سنة 2016 ويعود ذلك أساسا إلى تراجع مقايض منح التجهيز من 552 أ.د. سنة 2014 إلى 165 أ.د. سنة 2016.

وتتوزع مقايض العنوان الثاني بين الموارد الذاتية للبلدية والمخصّصة للتنمية بنسبة 63% وموارد الاقتراض بنسبة 37%.

وتتأتى الموارد الذاتية للبلدية والمخصّصة للتنمية من مبالغ الفوائض غير المستعملة من العنوان الأول وذلك بنسبة 59% والمنح المسندة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بنسبة 41%.

وفيما يتعلق بموارد الاقتراض فقد بلغت 230 أ.د. في موفى سنة 2016 وهي تنحصر في قروض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

تحليل النفقات

تطورت نفقات الميزانية خلال الفترة 2014-2016 بمعدل سنوي في حدود 2% لتبلغ جملة النفقات سنة 2016 ما قيمته 1868 أ.د. استأثرت منها نفقات العنوان الأول بنسبة 63% مقابل نسبة 34% بعنوان نفقات العنوان الثاني.

وفيما يتعلق بنفقات العنوان الأول فقد بلغت 1178 أ.د. سنة 2016 استأثرت منها نفقات التأجير العمومي بنسبة 64% مقابل نسبة 44% سنة 2014. وتطورت كتلة التأجير من 45,3% سنة 2014 إلى 70,2% خلال سنة 2016 مقابل معدل وطني في حدود 47,8%. وتعود أسباب هذا الارتفاع إلى انتداب 21 عاملا خلال سنتي 2015 و2016.

ومثلت النفقات المنجزة سنة 2016 بعنوان وسائل المصالح نسبة 26 % من نفقات العنوان الأول وهي نسبة أقل المعدل الوطني البالغ 29,9 %.

ونتيجة الضغط على نفقات وسائل المصالح تمكنت البلدية من تحقيق تراجع بعنوان هذه النفقات خلال الفترة 2014-2016 بمعدل سنوي نسبته 13 %.

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 690 أ.د. توزعت أساسا بين الاستثمارات المباشرة وتسديد أصل الدين على التوالي في حدود 86 % و 14 %.

وبلغت جملة النفقات المنجزة بعنوان متخلدات البلدية لسنة 2016 ما قيمته 20 أ.د. مسجلة بذلك تراجعاً بنسبة 53 % مقارنة بما تم تنفيذه من نفقات بعنوان متخلدات سنة 2015. وتخص جميع متخلدات البلدية هياكل عمومية إستأثرت منها المتخلدات تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية بنسبة 61 %.

وأسفر تنفيذ ميزانية سنة 2016 على تسجيل ديون متبقية للخلاص بقيمة 48 أ.د. تعود جميعها لفائدة هياكل عمومية استأثرت منها ديون الشركة التونسية للكهرباء والغاز بنسبة 44 %. وبلغ مؤشر مديونية¹ البلدية بعنوان تصرف سنة 2016 نسبة 18 %.

القدرات المالية

تراجع مؤشر الاستقلالية المالية² للبلدية ليبلغ سنة 2016 نسبة 54 % مقابل نسبة 60 % سنة 2015 وهي نسبة دون الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية الذي تم ضبطه في حدود 70 %. ودون المعدل المسجل على المستوى الوطني والبالغ 65 % بعنوان سنة 2016.

وتراجعت نسبة الموارد الموجهة للاستثمار³ خلال الفترة 2014-2016 من 22 % إلى 11 % مقابل معدل وطني في حدود 19 %. ويعزى هذا التراجع إلى تقلص الادخار الصافي⁴ خلال الفترة المذكورة بمعدل سنوي في حدود 27 %.

وبلغت نسبة الإدخار⁵ الخام 23,3 % سنة 2016 مقابل معدل وطني في حدود 22,9 %.

كما تراجعت قدرة البلدية على تسديد الديون⁶ الراجعة لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية خلال الفترة 2014-2016 من 97 % إلى 77 % مقابل حدّ أدنى معتمد في المجال من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية يبلغ نسبة 100 %.

¹ حجم الديون العمومية والخاصة مقارنة مع الحجم الإجمالي للعنوان الأول بعد طرح إعمادات التأجير

² جملة الموارد الذاتية/موارد العنوان الأول

³ الإدخار الصافي/موارد العنوان الأول المحققة

⁴ الإدخار الخام – مجموع الدين أصل وفائدة

⁵ الإدخار الخام/موارد العنوان الأول المحققة

وفيما يتعلق بمؤشر مجهود خلاص⁷ الديون فقد بلغ بعنوان سنة 2016 نسبة 16,7 % مقابل نسبة 15 % و17 % على التوالي سنتي 2015 و2014 .

تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولا تعبئة الموارد البلدية

تقدير الموارد

أسفر النظر في تقديرات الميزانية في مستوى موارد العنوان الأول إلى الوقوف على عدم توصل البلدية إلى ضبط تقديراتها بالدقة المطلوبة حيث بيّنت المقارنة بين تقديرات الميزانية والمقاييس المنجزة أنّ نسبة الإنجاز بلغت 68 % سنة 2016 مقابل نسبة 87 % سنة 2015.

إعداد جداول التحصيل وسندات الاستخلاص

أفرز النظر في جداول تحصيل المعاليم على العقارات المبنية والمعاليم على الأراضي غير المبنية وجود نقائص تعلقت أساسا بعدم شمولية جداول التحصيل حيث تبيّن من خلال مقارنة عدد الفصول المضمنة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعطيات الإحصائية المتعلقة بالتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تسجيل فارق في عدد محلات السكنى بالمنطقة البلدية بلغ نسبة 28 % حيث نص التعداد العام على وجود 5058 مسكنا في حين لم يتضمن جدول التحصيل سوى 3935 فصلا.

وفيما يتعلق بإعداد جدول متابعة تحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية تبيّن أن البلدية لئن تولت إعداد جدول بخصوص المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية المطالبة بأداء المعلوم على المؤسسات إلا أنه تنقصه الشمولية حيث تضمن الجدول المعد من قبل البلدية 354 مؤسسة في حين أن السجل الوطني للمؤسسات سنة 2016 الصادر عن المعهد الوطني للإحصاء يشير إلى توفر 1347 مؤسسة اقتصادية ناشطة بالمنطقة البلدية.

وهو ما لم يساعد على ضبط مستحقات البلدية بالدقة اللازمة ومتابعة الاستخلاص بالنسبة إلى كل مؤسسة وإجراء المقارنات الضرورية لضمان تحصيل معلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية لا يقل عن الحد الأدنى المستوجب.

⁶ مساهمة العنوان الأول في العنوان الثاني / أصل الدين والفائدة بعنوان نفس السنة

⁷ جملة الاعتمادات المدرجة بالفقرة 80(سداد الديون) + جملة الإعتمادات المدرجة بالقسم الخامس (فوائد الدين) + جملة الاعتمادات المدرجة بالجزء الرابع (أصل الدين)/جملة نفقات العنوان الأول

تثقيـل جداول تحصيل المعاليم وسندات الإستخلاص

ينص الفصلان الأول و30 من مجلة الجباية المحلية على أنه المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية يستوجب بتاريخ غرة جانفي من كل سنة وهو ما يتطلب إعداد جداول التحصيل وتوجيهها إلى القباضة المالية لتثقيـلها قبل ذلك الأجل إلا أنه تبين أن البلدية لم تتول إعداد هذه الجداول سوى بتاريخ 4 جانفي 2016 مما ترتب عنه تأخير في التثقيـل بلغ 54 يوما.

والبلدية مدعوة بالتنسيق مع كل من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية إلى مزيد العمل على التقليل في آجال عمليات التثقيـل السنوية لجدول تحصيل المعاليم.

استخلاص المعاليم وإجراءات التتبع

بلغت جملة المعاليم الموظفة على العقارات والواجب استخلاصها سنة 2016 ما قيمته 1537 أ.د. تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية بقيمة 905 أ.د. والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 631 أ.د.

بلغت نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية سنة 2016 على التوالي 8% و11% مقابل نسبة 7% و16% سنة 2015..

وإستنادا للبيانات المضمنة بالحساب المالي ناهزت بقايا استخلاص هذه المعاليم في موفى سنة 2016 ما قيمته 791 أ.د بعنوان المعلوم على العقارات المبنية و527 أ.د بشأن المعلوم على الأراضي غير المبنية.

وتعود أسباب هذه الوضعية أساسا إلى عدم اعتماد منظومة التصرف في الموارد البلدية (GRB) في مستوى القباضة المالية فضلا عن عدم اتخاذ هذه الأخيرة جميع الإجراءات المخولة قانونا لدفع نسق تحصيل الموارد في الإبان حيث لوحظ أن الاعلانات الصادرة لا تغطي جميع الفصول المثقلة إذ لم يتم خلال سنة 2016 إصدار أي إعلام بخصوص الأراضي غير المبنية والاقتصار على 215 إعلاما بخصوص العقارات المبنية من جملة 3935 فصلا.

كما تبين أن القباضة المالية لا تلتزم دائما باستيفاء جميع إجراءات الاستخلاص والمرور إلى مرحلة الاستخلاص الجبري والمتمثلة في تبليغ مضمون من الدفتر أوالقيام بالعقل التحفظية والتنفيذية والإعتراضات حيث اكتفت القباضة المالية سنة 2016 بإصدار 84 إنذارا بخصوص المعلوم على العقارات المبنية و122 إنذارا بالنسبة للمعلوم على الأراضي غير المبنية وهو ما لا يمثل على التوالي سوى نسبة 2% ومن جملة الفصول المعنية.

وتبين من خلال البيانات التي أمكن توفيرها من قبل القباضة المالية أنه من جملة عينة تتكون من 350 فصلا مثقلا بعنوان المعاليم على العقارات المبنية لم يتم اتخاذ في شأن 41% منها اجراءات قاطعة للتقادم في الاجال القانونية.

وبخصوص استخلاص مداخل الأملك البلدية لوحظ تراجع نسبة الإستخلاص المحققة سنة 2016 مقارنة بما تم بلوغه سنة 2015 حيث تراجعت هذه النسبة من 76 % (سنة 2015) إلى 60 % (سنة 2016) وبلغت قيمة مداخل الأملك البلدية المستخلصة سنة 2016 مبلغ 98 أ.د من جملة 162 أ.د الواجب استخلاصها .

استغلال الإمكانيات المتاحة وحماية الممتلكات

الإشهار بواسطة اللافتات والركائز الإشهارية

نص القانون عدد 12 لسنة 2009 المؤرخ في 2 مارس 2009 المتعلق بالإشهار بالملك العمومي للطرق التابع للجماعات المحلية وبالأملك العقارية المجاورة له التابعة للأشخاص كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة على أنه يمكن للجماعة المحلية الموافقة على إشغال الملك العمومي للطرق وقتيا قصد إقامة لافتات أو ركائز لغاية اشهارية مقابل معلوم يستخلص لفائدتها غير أن البلدية لم تبادر في هذا الاطار بتحديد وجرم المواقع⁸ التي يمكن تخصيصها للإشهار وعرضها للمنافسة بين المؤسسات التي تمارس نشاط الإشهار التجاري. وهو ما لم يساعد البلدية على تحقيق موارد إضافية

مراجعة معينات كراء المحلات التجارية أو المهنية

يتوفر لدى البلدية 65 محلا معدا لممارسة أنشطة تجارية. تم تسويقها بمقتضى عقود يعود تاريخ إبرام نسبة 38 % منها إلى السنوات 1988-2005 بمعينات كراء تراوحت بعد تحيينها بين 42 د و 988 د في الشهر الواحد مع الإشارة أن 36 % من هذه العقود لم تتجاوز معينات الكراء الشهرية المتعلقة بها إلى موفى سنة 2016 مبلغ 100 د.

ويذكر ان بعض عقود كراء (5 عقود) لم تتضمن الزيادة السنوية في معينات الكراء وهو ما لا يمكن من التحيين الدوري والآلي لهذه العقود .

ولم تبادر البلدية عملا بمقتضيات القانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرخ في 25 ماي 1977 المتعلق بتنظيم العلاقات بين المسوغين والمتسوغين فيما يخص تجديد كراء العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لتعديل معينات الكراء السنوية بما يتماشى والأسعار المعمول بها وتطور الوضع الإقتصادي.

حماية الممتلكات

اقتضى الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة منها وغير المنقولة وإذا ما تعذر عليه مسكها مباشرة يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته. ويقوم في موفى كل

⁸ عملا بمقتضيات الفصل 10 من الأمر عدد 261 لسنة 2010 المؤرخ في 15 فيفري 2010 المتعلق بضبط شروط واجراءات الترخيص في الإشهار بالملك العمومي للطرق وبالأملك العقارية المجاورة له التابعة للأشخاص كما تم تنقيحه بالنصوص اللاحقة

سنة مالية بإجراء جرد عام لتلك المكاسب. إلا أنه تبين عدم إيلاء البلدية العناية اللازمة لهذا الجانب من الإجراءات حيث لم تتول إلى موفى شهر نوفمبر 2016 مد قابض المالية بالمعطيات اللازمة بخصوص ممتلكاتها العقارية. وهو ما لم يمكن المحاسب من ضبطها ومتابعتها طبقا للمقتضيات القانونية.

وتبين خلافا لمقتضيات منشور وزير الداخلية عدد 46 المؤرخ في 26 نوفمبر 1973 الذي أكد على ضرورة توثيق البلديات القيام بإجراءات ترسيم عقاراتها بدفاتر إدارة الملكية العقارية لم تتجاوز العقارات البلدية المرسمة بدفاتر الملكية العقارية أو التي تم في شأنها تقديم مطلب تسجيل نسبة 10%. ولم تبادر البلدية بوضع برنامج سنوي يضبط العقارات ذات الأولوية في الترسيم ولم تتول رصد اعتمادات لهذا الشأن.

ثانيا: إنجاز النفقات

أفرز فحص الوثائق المثبتة للنفقات التي تم صرفها بعنوان سنة 2016 ملاحظات تعلق بإسناد منحتي الأوساخ وحفظ الصحة لفائدة عمال لا يؤمنون مهام رفع الفضلات والوقوف على بعض النقائص المتعلقة بترشيد إستهلاك الوقود.

إسناد منحتي الأوساخ وحفظ الصحة

خلافا لمقتضيات الأمر عدد 876 المؤرخ في 4 جويلية 1980 المتعلق بإسناد منحة الأوساخ إلى عملة التطهير ورفع الفضلات المباشرين بالجماعات المحلية والأمر⁹ عدد 1293 المؤرخ في 18 أوت 1990 الذي أقر منحة لفائدة العملة الذين يتعرضون لأخطار صحية عند قيامهم بأعمال جمع ورفع الفضلات المنزلية تبين تولى البلدية خلال سنة 2016 تمتيع بعض العملة لا يباشرون أعمال التطهير ورفع الفضلات بهذه المنح .

وأفادت البلدية أنه تم عرض الموضوع على المجلس البلدي بتاريخ 4 أوت 2017 وتم تدارك هذا الإخلال بتغيير قرارات عاملين اثنين من العملة المعنيين وأنه سيتم تسوية وضعية العامل الثالث لاحقا.

نفقات إستهلاك الوقود

لم تتوفق البلدية في إحكام نظام الرقابة الداخلي بخصوص استهلاك الوقود حيث خلافا لمقتضيات مناشير رئيس الحكومة وخاصة منها المنشور عدد 6 المؤرخ في 19 جانفي 2005 المتعلق بمزيد إحكام التصرف في السيارات الإدارية ونفقات المحروقات ولئن يتم مسك دفتر تسليم مقتطعات الوقود وجدول إستهلاك المحروقات لمعدات البلدية وبطاقة متابعة إستعمال وسيلة النقل في مستوى المستودع البلدي فإنه لم يتم وضع إجراءات مراقبة في مستوى المصلحة الفنية. وتبعاً لذلك ارتفعت النفقات المنجزة بعنوان استهلاك الوقود خلال الفترة 2014-2016 بمعدل سنوي في حدود 21,5% لتبلغ هذه النفقات 48 أ.د سنة 2016 (أي

⁹ المتعلق بإحداث منحة البلدية لحفظ الصحة ورفع الفواضل المنزلية

ما يمثل نسبة 15 % من جملة المصاريف المأمورة بعنوان وسائل المصالح) مقابل مبلغ 32 أ.د سنة 2014 (أي ما يمثل نسبة 8 % من جملة المصاريف المأمورة بعنوان وسائل المصالح) .

أهم التوصيات

- إيلاء مزيد من العناية بخصوص تحصيل الموارد وإحكام إعداد جداول تحصيل المعاليم.
- إحكام مسك جدول متابعة تحصيل المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية والتجارية وإجراء المقارنات الضرورية لتحصيل مداخيل لا تقل عن الحد الأدنى المستوجب.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لحمل متسوّغي الأملاك البلدية على خلاص معينات الكراء في الآجال المنصوص عليها بعقود التسويغ والعمل على استخلاص الديون المتخلّدة بدمتهم.
- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمراجعة معينات كراء العقارات بما يتماشى والأسعار المعمول بها وتطور الوضع الاقتصادي.
- اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع نظام رقابة داخلي محكم يغطي مجال التصرف في الوقود ويساعدها على ترشيد الاستهلاك .

21 DEC 2017

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية و البيئة
بلدية زرمدين

001764

من رئيس النيابة الخصوصية لبلدية زرمدين
إلى السيد رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات بسوسة

الموضوع : حول الرد على التقرير الأولي للرقابة المالية على حسابات بلدية زرمدين

المرجع : مراسلتكم عدد 52 بتاريخ 2017/12/14

و بعد ، تبعا لمراسلتكم المذكورة بالمرجع أعلاه حول الرقابة المالية على حسابات بلدية زرمدين بعنوان سنة 2016 و المرافقة للتقرير الأولي المعد من طرف مصالحكم المختصة و الذي تضمن ملاحظاتكم في شأن وجود بعض النقائص فانه يشرفنا موافاتكم بالإجابات التالية على جملة ملاحظاتكم :

1- تحليل موارد بلدية زرمدين و نفقاتها :

• **موارد الميزانية :**

إن تراجع موارد بلدية زرمدين لسنة 2016 مقارنة بسنة 2014 سببه الرئيسي هو التقليل في الدعم الاستثنائي الذي كانت تحصل عليه البلدية بداية من سنة 2011 إلى حدود السنة المعنية و ذلك بصفة تدريجية ،

فيما يتعلق بمداخل الأسواق فإننا نشرف بإعلامكم أن بلدية زرمدين تملك سوقا أسبوعية ينتصب بوسط المدينة و هو ذو حجم صغير ، إضافة إلى الظروف الاستثنائية التي عاشتها السوق الأسبوعية و التي أدت إلى عزوف المستلزمين للمشاركة في البتات للأسواق الصغيرة و المتوسطة لانعدام الجانب الأمني مما ساهم في صعوبة كراء الأسواق و تصل البلدية إلى حد الاتفاق المباشر مع احد المستلزمين بعد

الإجراءات التي تتخذها البلدية و القيام بثلاث بنات مما أدى إلى عدم تحقيق النسبة المأمولة في مساهمة الأسواق في الميزانية ،

فيم يتعلق بالمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية و عدم التوصل إلى المعدل الوطني المأمول فإننا نتشرف بإعلامكم بان غلق مؤسسة مهني للأجر قد ساهمت مساهمة كبيرة في تراجع مثل هذا المعلوم و قد تم التوصل مؤخرًا إلى إيجاد حل لإعادة فتحها و نأمل أن تعود مساهمتها الفعالة في المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية،

إن المعلوم على العقارات المبنية و غير المبنية تعتبر من أهم المعاليم التي تركز عليها مداخل البلدية في عنوانها الأول اعتبارًا لضعف مواردها غير الجبائية الاعتيادية الأخرى ، و إن البلدية تبذل قصارى جهدها في تحصيل هذه المعاليم و ذلك بالقيام بأسابيع مفتوحة للجباية لحث المواطن على دفع هذه المعاليم ، إضافة إلى وجوبية الاستظهار بشهادة الإبراء في عمليات التعريف بالإمضاء في العقود و البيوعات و رخص البناء و التراخيص الفنية.

كما أن تراجع موارد العنوان الثاني خلال سنة 2016 راجع بالأساس إلى تراجع التدخلات الاستثنائية في مجال تمويل البرامج الاستثمارية.

* مصاريف البلدية :

فيما يتعلق بتطور نفقات التسيير البلدية بمعدل سنوي ضعيف فانه يعود بالأساس إلى تعزيز أسطول النظافة باقتناء معدات جديدة (جرارات ، حاويات ، صهريج) إضافة إلى الزيادة في نفقات التأجير بسبب الانتدابات الجديدة بعنوان سنة 2015 و 2016 (15 و 6 عملة على التوالي)،

* القدرات المالية:

نتشرف بإفادتكم بان البلدية لم تسجل ديون تجاه صندوق القروض و مساعدة الجماعات المحلية خلال الفترة 2014-2016 حيث تقوم البلدية بخلص مستحقات الصندوق بصفة سنوية منتظمة،

2 تعبئة موارد البلدية و انجاز نفقاتها :

أولا تعبئة الموارد البلدية :

* إعداد جداول التحصيل و سندات الاستخلاص :

لقد لاحظتم في هذا الباب عدم شمولية جداول التحصيل من خلال مقارنة عدد الفصول المضمنة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية و المعطيات الإحصائية المتعلقة بالتعداد العام للسكان و السكنى لسنة 2014 حيث تم تسجيل فارق في عدد محلات السكنى بالمنطقة البلدية لان التعداد العام للسكان و السكنى نص على وجود 5058 مسكنا ،أعلمكم أن هذا الإحصاء قامت به مصالح المعهد الوطني للإحصاء و ليس للبلدية أي دخل فيه و ما تم مدكم به من عدد فصول مثقلة بدفاترنا و المقدرة ب3935 فصلا هي نتيجة الإحصاء العشري الذي قامت به البلدية خلال سنوات 2006/2007 إضافة إلى التعديلات السنوية التي تقوم بها البلدية من خلال الإحصاء الجزئي مع الإشارة و أن التعداد العام للسكان و السكنى لسنة 2016/2017 و الذي قامت به البلدية حسب الإجراءات القانونية المضبوطة قد أسفر عن نتيجة إحصاء في مجملها 5723 مسكنا .

و فيما يتعلق بإعداد جدول متابعة تحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية و التجارية و المهنية يشرفني إعلامكم بأن البلدية ساعية لإعداد جدول تحصيل على المؤسسات الصناعية و التجارية .

* تثقيب جداول تحصيل المعاليم و سندات الاستخلاص:

يعود التأخير في توجيه جداول التحصيل إلى قابض المالية إلى عدم التزام المطبعة التي تم التعامل معها في تفسير الجداول بالآجال المحددة كالعادة و سنحاول تجاوز هذا الإخلال مستقبلا .

* استخلاص المعاليم و إجراءات التتبع :

لقد قامت البلدية بأسابيع مفتوحة للحث على استخلاص معاليم العقارات على الأراضي المبنية و الغير مبنية و تجدون صحبة هذا نسخا من البلاغات إلى جانب مطالبة المواطنين بالاستظهار بشهادة الإبراء في العديد من العمليات للتعريف بالإمضاء و رخص البناء و التراخيص الفنية الأخرى مع الإشارة و أن البلدية حريصة على إتمام عملية الربط بالقباضة المالية إعلاميا (BRG) و ذلك لتسهيل عملية الاستخلاصات ، و فيما يخص رقم بطاقة التعريف الوطنية للمطالب بالأداء فتمت مراسلة مركز الشرطة و مده بقائمة تحتوي على أكثر من 160 شخص الذين تخلدت بذمتهم مبالغ كبيرة حتى يمكننا من أرقام بطاقتهم لإمكانية توفيرها إلى السيد قابض المالية.

أما فيم يتعلق باستخلاص معينات كراء الأملاك البلدية أشرف بإفادتكم أن البلدية تتابع عن كئيب هذه الاستخلاصات و ذلك بتوجيه تنابيه لمن تخلدت بذمتهم مبالغ كبيرة لفائدة البلدية و إتمام إجراءات التتبع إلى إلى حد تقديم قضايا عدلية في الخروج ضد المتلادين الذين تخلدت بذمتهم ديون كبيرة بالأساس.

* استغلال الإمكانيات المتاحة و حماية الممتلكات :

- توظيف معلوم إشغال الطريق العام من قبل أصحاب المقاهي و المطاعم

بعد ضبط تعريفة الإشغال الوقتي للطريق العام تولت البلدية ضبط قائمة في المقاهي و المطاعم التي تشغل الطريق العام و تحاول جاهدة استخلاص المعاليم المستوجبة و تجدون صحبة هذا نسخة من القائمة المذكورة.

- الإشهار بواسطة اللافتات و الركانز الاشهارية :

بالنسبة للعلامات الاشهارية الصغرى تم إعداد جرد لها و التتبيه على أصحابها قصد خلاص معلوم الإشهار ، إلا انه لم تتمكن البلدية من استخلاص هذا المعلوم نظرا لقلة أعوان الشرطة البلدية بالخلية المركزة بالبلدية أما العلامات الاشهارية الكبرى فلم يتقدم للبلدية أي طلب من أصحاب المؤسسات الاشهارية.

* مراجعة معينات كراء المحلات التجارية أو المهنية :

بالنسبة لعقود الكراء المبرمة التي لم تتضمن الزيادة السنوية في معينات الكراء و المنصوص عليها بتقريركم فأتشرف بإعلامكم بان البلدية تواصل عملها في عملية تحيين كامل العقود بعد دراستها من طرف اللجنة المعنية و عرضها على المداولة المجلس البلدي مثل بقية العقود التي تم تحيينها.

* حماية الممتلكات :

انطلقت عملية تسجيل العقارات البلدية بداية من سنة 2016 و تم ضبط تسجيل العقارات ذات الأولوية من طرف المجلس البلدي في حدود الاعتمادات المرصودة بالميزانية ، علما و أن عملية التسجيل متواصلة تدريجيا حسب الإمكانيات البلدية.

ثانيا انجاز النفقات:

* إسناد منحتي الأوساخ و حفظ الصحة :

تم تدارك إسناد منحتي الأوساخ و حفظ الصحة لبعض العملة الذين لا يباشرون أعمال التطهير و رفع الفضلات () حسب مداولة المجلس البلدي في دورته العادية الثالثة بتاريخ 04 أوت 2017 و تم تغيير قراراتهم التي خضعت لمصادقة سلطة الإشراف بتاريخ 2017/11/21 و التي تجدون نسخا منها،

أما بالنسبة للعامل فستتم تسوية الوضعية لاحقا.

* نفقات استهلاك الوقود :

يتم مسك دفتر لمتابعة و مراقبة استهلاك مقتطعات الوقود من طرف مصلحة الشؤون الإدارية و المالية و يقع تسليم الوصولات بإمضاءات من قبل متسلمي الوسائل و المسؤول عن المغازة و المستودع البلدي. أما فيما يتعلق بمتابعة استعمال وسيلة النقل في مستوى المستودع البلدي فانه يتم توفير دفتر لكل وسيلة و يتم تسجيل عمليات التنقل إلا انه أحيانا يقع السهو عن تسجيل عمليات المتابعة و ذلك للضغط الحاصل في فترات معينة من العمل.

أما بالنسبة إلى تخزين الوقود في حاويات بلاستيكية نعلمكم أن المستودع البلدي الحالي لا يتسع لتركيز خزانات ، علما و أن البلدية برمجت ضمن مخططها الاستثماري لسنة 2018 إحداث مركز لغسل و تشحيم المعدات و الحاويات و مأوى لحفظها أين سيتم توفير خزانات وقود تستجيب لمعايير السلامة.

* الالتزام بالآجال القانونية لعقد النفقات و صرفها:

تقوم البلدية بعقد مصاريفها العادية قبل تاريخ 15 ديسمبر من كل سنة خصوصا و أن مراقب المصاريف العمومية لا يقبل أية نفقة بعد هذا التاريخ ما عدا بالنسبة للنفقات التي تكون مرتبطة بتصفية التعهدات الاحتياطية .

نظرا لقلّة الموارد البلدية و لضرورة القيام بنفقات وجوبية فانه لا يتم خلاص المزودين في الآجال القانونية (45 يوما) لعدم توفر السيولة الكافية،

بالنسبة لعملية تضمين فواتير المزودين بمكتب الضبط يتم ذلك بصفة منتظمة ما عدا في بعض الحالات حيث يتم السهو عن ذلك و سيتم تلافي الأمر مستقبلا .

أفدتكم بذلك . و السلام./.

رئيس النيابة الخصوصية

المعتمد



الإمضاء : هندة حراوي

زرمدين في 2017-12-21

السيد: رئيس الغرفة الجهوية للمحاسبات

الموضوع: ردا على الملاحظات الواردة بتقريركم
فيما يخص بلدية زرمدين.

المرجع: تقريركم بتاريخ 2017-12-14.

عناصر الإجابة	الصفحة	الملاحظات
* عدم توفر منظومة اعلامية تسهل عملية التتبع. * عدم توفر رقم بـ ت و الخاصة بالمدينين بجداول التحصيل وعناوينهم خاصة بالنسبة للأراضي الغير مبنية مما يعيق التتبع والإقتصار على المرحلة الودية. * تعتبر نسب الإستخلاص مرتفعة مقارنة بتقديرات الميزانية.	4	تراجع موارد البلدية من سنة 2014 إلى سنة 2016.
* عدم توفر عدل خزينة ونقص حاد في الموارد البشرية. * وقع التنسيق مع مصالح البلدية لتكليف عدل منفذ ورفع قضايا الخروج لعدم الخلاص، وقد تمّ رفع القضايا في الغرض.	9	عدم مرور القبضة المالية إلى مرحلة الإستخلاص الجبري.

الإمضاء
قباض المالية بزرمدين
نور الدين الدّرعى